

موقع اليمن الجيو استراتيجي وأثره على صناعة القرار اليمني
دراسة تحليلية

د. محمد أحمد مشرح

باحث أول في مركز الدراسات والبحوث اليمني

**Yemen's geo-strategic location and its impact on Yemeni decision-making :An
analytical study**

Dr.. Mohamed Ahmed Musharrah

Senior researcher at the Yemeni Studies and Research Center, Sana'a, Yemen

موقع اليمن الجيو استراتيجي وأثره على صناعة القرار اليمني
دراسة تحليلية

د. محمد أحمد مشرح

باحث أول في مركز الدراسات والبحوث اليمني

Yemen's geo-strategic location and its impact on Yemeni decision-making :An analytical study

Dr.. Mohamed Ahmed Musharrah

Senior researcher at the Yemeni Studies and Research Center, Sana'a, Yemen

Abstract الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مكانة اليمن الجيو استراتيجية في السياسة الدولية من خلال التعرف أولاً على الأهمية الاستراتيجية لموقع اليمن الجغرافي على صعيد الاستراتيجية والسياسة الدولية، خاصة وأن تعامل النظام الدولي عبر الفترات التاريخية المختلفة، وكذلك سلوك الوحدات الدولية الأخرى لاسيما الكبرى منها، تجاه اليمن كان انعكاساً لموقع اليمن الجغرافي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن موقع اليمن الاستراتيجي جعلها ساحة صراع محلي ودولي، خصوصاً أنه يقع إلى جوار منابع النفط العالمية في السعودية ودول الخليج الأخرى، ويطل على مضيق باب المندب أهم المعابر المائية في العالم. وقد أثر ضعف القدرات اليمنية الاقتصادية والعسكرية، وضعف الوحدة الوطنية، بشكل سلبي على القدرة القومية لليمن، وحال دون سيطرته على سواحله الواسعة، مما سهل من عملية اختراقها من قبل الدول الخارجية، وهي بحاجة إلى إمكانات ضخمة لإحكام سيطرتها على الشريط الحدودي والساحلي لاسيما في الجانب العسكري، لضمان السيادة ومنع اختراقها براً وبحراً وجواً، كما أن أهمية الموقع بالنسبة للمصالح والاستراتيجية الدولية فرض قيوداً هيكلية دولية على صانع القرار اليمني، وحد من حركته وقلل من البدائل المتاحة أمامه في سلوكه تجاه الدول الكبرى وبعض القوى الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الموقع الجيوستراتيجي- السياسة الدولية-الأمن القومي- التنافس الدولي-الصراع-السياسة الخارجية.

This study aimed to identify Yemen's geostrategic position in international politics by first identifying the strategic importance of Yemen's geographical location at the level of international strategy and policy, especially since the international system's dealings through different historical periods, as well as the behavior of other international units, especially the major ones, towards Yemen was A reflection of Yemen's geographical location.

The study reached a number of results, the most important of which are: that Yemen's strategic location made it an arena for local and international conflict, especially as it is located next to the world's oil sources in Saudi Arabia and other Gulf countries, and overlooks the Bab al-Mandab Strait, the most important water crossing in the world. The weakness of the Yemeni economic and military capabilities, and the weakness of national unity, have negatively affected the national capacity of Yemen, and prevented its control over its vast coasts, which facilitated the process of penetration by foreign countries, and it needs huge capabilities to tighten its control on the border and coastal strip, especially on the other side. The military position, to ensure sovereignty and prevent its penetration by land, sea and air, and the importance of the site for international interests and strategy imposed international structural restrictions on the Yemeni decision-maker, limiting his movement and reducing the alternatives available to him in his behavior towards major countries and some regional powers.

Keywords: geostrategic location - international politics - national security - international competition - conflict - foreign policy.

Received: 18 /11 /2020

Accepted: 29 /11 /2020

Address corresponding: Dr.. Mohamed Ahmed Musharrah Senior researcher at the Yemeni Studies and Research Center, Sana'a, Yemen - mammashrah@gmail.com

مدخل:

كما رأينا في المبحث الأول فإن الأمن القومي للدولة يتأثر إما سلباً أو إيجاباً بموقعها الجغرافي الذي قد يكون بشكل مباشر أو غير مباشر عنصر أو عامل تدعيم وتأمين لأمن الدولة أو قد يكون أيضاً بشكل مباشر أو غير مباشر عنصر تهديد لأمن الدولة القومي.

ومن المتعارف عليه أن أي دولة تمتلك موقع هام واستراتيجي سيكون ذلك عنصر قوة لها، أما في ظل غياب عناصر أو عوامل متغيرة أخرى كالسكان وفاعلية الاقتصاد والقدرة العسكرية يكون هذا الموقع عامل تهديد مباشر وقوي لأمن الدولة، بالإضافة إلى أن الموقع قد يكون سبباً مباشراً لأطماع وعدوان وتدخلات دول أخرى بشكل يهدد أمن هذه الدولة.

ومن ناحية أخرى، قد يصب الموقع الجغرافي للدولة في خدمة عوامل ومجالات تشكل أهم جوانب الأمن القومي. فمثلاً قد يدعم القدرات الاقتصادية للدولة وهو ما يسهم في تعزيز الأمن الاقتصادي، وبالتالي الاستقرار السياسي للدولة.

وسنحاول في هذا المبحث معرفة كيف يؤثر الموقع الجغرافي لليمن على أمنها القومي سواء من ناحية خدمة وتدعيم هذا الأمن أو من ناحية تشكيله لعنصر تهديد للأمن القومي اليمني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المطلب الأول

الموقع الجيواستراتيجي كمصدر دعم للأمن القومي اليمني

سنحاول في هذا المطلب معرفة كيف يشكل الموقع الجغرافي لليمن عنصر أو عامل داعم لأمنها القومي اليمني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمكن لنا أولاً أن ندرك بسهولة أن موقع اليمن لاسيما من حيث سعة مساحته وأيضاً من خلال تنوع وتركيبه تضاريسه والتي من أبرز مظاهرها أن اليمن محاط إما بمساحة صحراوية كبيرة أو بسلسلة جبلية، وهذا ما يعطيها وضع عسكري أو دفاعي جيد من خلال القدرة على مواجهة أي عملية اختراق للعمق الجغرافي اليمني، كما أن امتلاك اليمن لعدد من الجزر القريبة من المياه الدولية يمكنها من حماية وتأمين أمنها القومي.(1) من ناحية أخرى ساعد امتلاك اليمن لشريط ساحلي يمتد من ميدي غرباً إلى المهرة شرقاً على عدم تعرض اليمن لمعضلات الاختناق التي تتعرض لها العديد من الدول الحبيسة(2).

ويتفرع عن عامل الموقع أو العامل الجغرافي عامل آخر هو عامل اقتصادي، أي أن الموقع ومساحة اليمن لها تأثيرات ايجابية على الأمن في بعده أو جانبه الاقتصادي، ويمكن أن نبرز ذلك على النحو الآتي:

أ- إن سعة مساحة اليمن وتنوعها من حيث التضاريس والمناخ قد ساعد على امتلاكها ثروات اقتصادية مختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية او معدنية بالإضافة إلى إمكانات سياحية، كل ذلك يصب في تدعيم موارد ومقدرات اليمن الاقتصادية.

(1) نجيب علي الغرابي، مرجع سابق، ص 36.

(2) السيد عليوه، مرجع سابق، ص 100،

ب-يساعد موقع اليمن لاسيما من خلال إشرافه على بحرين هما الأحمر والعربي على خلق تقارب وتواصل إنساني مع الكثير من دول العالم، وهو أمر بلا شك له مردوده لاسيما في مجال التعاون والتبادل التجاري، وقد زاد من فعالية هذا الجانب أن لليمن منافذه وموانيه التي يمتلكها ويحرك من خلالها نشاطه التجاري بسهولة وبدون تكاليف كبيرة قد يسببها غياب منافذ بحرية للدولة. فضلاً عن العائد الاقتصادي للموانئ اليمنية من خلال ما تقدمه من تسهيلات تجارية للناقلات التي تستخدم تلك الموانئ⁽³⁾.

ج- تكثر على ساحل البحر الأحمر وساحل البحر العربي الكثافة السكانية وتقع فيه أهم المدن اليمنية التي كانت ولا زالت همزة التواصل بين اليمن والعالم الخارجي مثل مدن تعز والمخا والحديدة وعدن، علاوة على تلك المدن تنتشر على ساحل اليمن المطل على البحرين الأحمر والعربي مئات القرى التي يعتمد سكانها على حرفة الصيد، حيث تعتبر السواحل اليمنية من أغنى السواحل بالأسماك على مختلف أنواعها، علاوة على المعادن مثل النحاس والزنك والفضة والذهب والرصاص والحديد⁽⁴⁾.

د- ساعد موقع اليمن وتنوعه جغرافياً على تعدد فرص النشاط السياحي لاسيما في المناطق الساحلية، وهو ما يعني وجود فرص استثمارية عديدة، وأيضاً فرص عمل بالإضافة إلى دخل من العملة الأجنبية.

وعلى صعيد آخر، نجد أن أهمية موقع اليمن بالنسبة للملاحة الدولية والأمن العالمي قد أفضى مؤخراً إلى ظهور توافق دولي على أن استقرار اليمن أمنياً وسياسياً مطلب دولي

(3) المرجع نفسه، ص100.

(4) مركز البحوث والمعلومات، اليمن ودول الخليج العربي، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ط1، 2005، ص21.

ملح لإدراك المجتمع الدولي أن ضعف الدولة اليمنية، وعدم استقرارها سياسياً وأمنياً، سيعرض أمن منطقة جنوب البحر الأحمر للخطر، وهو ما سيترتب عليه مخاطر تمس الملاحة الدولية ومصالح الدول المختلفة التي تمر أو تتأثر بأحوال هذه المنطقة، كل ذلك أفضى كما أشرنا إلى توافق دولي على أن لا تكون هذه المنطقة ساحة للصراع الدولي أو الإقليمي، وهو ما يؤثر إيجاباً على استقرار اليمن سياسياً وأمنياً على أن لا يعني ذلك التوافق، التدخل القوي والمباشر في سير الحياة السياسية في اليمن وإلا فإن المسألة ستتحول إلى وصاية دولية على اليمن.

ويعزز من هذا الجانب، وقوع اليمن بجوار دول الخليج العربي أي إلى جانب مستودع النفط العالمي، بمعنى أن هناك اهتمام إقليمي خليجي إضافة إلى الإلحاح الدولي على حفظ استقرار اليمن سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وهو توجه بلا شك يخدم الأمن القومي اليمني في حال خلوه من توجهات تأخذ أشكال الضغوطات أو التدخلات في القرار السياسي والاقتصادي للدولة اليمنية.

غير أن كل تلك العوامل الداعمة لأمن اليمن قد تفرغ من مضمونها، بل وقد تكون عناصر تهديد للأمن اليمني في حال غياب القدرة العسكرية لحماية إقليم الدولة أو في حال غياب قدرة الدولة على استثمار مواردها وقدراتها الاقتصادية، وأيضاً وبشكل أعم، غياب النظام والمقدرة السياسية على تسيير شؤون الدولة، وفي الأخير سنجد أنفسنا أمام موقع ومعطيات جغرافية تشكل تهديداً صارخاً للأمن القومي اليمني، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال المطلب التالي في هذا المبحث.

المطلب الثاني

الموقع الجيواستراتيجي كمصدر تهديد للأمن القومي اليمني

فيما كان من المفترض أن يكون الموقع الجغرافي لليمن بمعطياته المميزة والخطيرة، عامل قوة وحماية للأمن القومي اليمني، إلا أنه وفي ظل غياب عوامل هامة أخرى ووجود عوامل مؤثرات قوية، نجد أن موقع اليمن الاستراتيجي يحمل في طياته مصادر تهديد عديدة للأمن القومي اليمني، وسنجد ذلك واضحاً من خلال المحاور الآتية:

أولاً: مخاطر العدوان الخارجي واختراق السيادة الوطنية:

من المعروف أن أبرز وأخطر تهديد للأمن القومي يأتي من حدوث عدوان خارجي على إقليم الدولة، واختراق وانتهاك سيادتها أو أي مظهر من مظاهر هذه السيادة، وفي الحالة اليمنية يمكن إبراز هذه المخاطر من جانب الموقع والعامل الجغرافي على النحو الآتي:

أ- إن اتساع مساحة الأراضي اليمنية، مع ضعف السيطرة على الأطراف الحدودية البرية أو البحرية وعدم القدرة على الحماية العسكرية لهذه المساحة، قد أثار مطامع بعض القوى الإقليمية والدولية في الأراضي اليمنية⁽⁵⁾، وتبرز في هذا الجانب خطورة منطقة البحر الأحمر على الأمن القومي اليمني لأن البحر الأحمر يعتبر بساحله الطويل ظهر اليمن

(5) السيد عليوه، مرجع سابق، ص 96،

المكشوف وأضعف نقطة في الدفاع عن السيادة اليمنية لعدم اهتمام اليمن عبر التاريخ ببناء قوة دفاع بحرية⁽⁶⁾.

ومن المعروف أن اليمن تعرض لغزوات عدة عبر التاريخ جميعها كانت تأتي من ظهره المكشوف المتمثل في البحر الأحمر وكان أخطر تلك الغزوات على الإطلاق الغزو البريطاني لليمن عام 1839م، واحتلال ارتيريا لجزيرة حنيش الكبرى اليمنية عام 1995م.

ب- إن طول الساحل اليمني سواء على البحر الأحمر أو البحر العربي ووجود أكثر من أربعين جزيرة فيه قد ساعد سفن الصيد الأجنبية، وكذلك بعض قوارب الصيد من الدول المجاورة على التسلل إلى المياه الإقليمية اليمنية وقيامها بالصيد بطرق عشوائية وتهريبها مما يشكل استنزافاً للثورة السمكية اليمنية.

ج- استغلت عصابات التهريب الشريط الساحلي واستخدمته في تهريب المنتجات السلعية الأجنبية ودفعها إلى داخل الوطن بعيداً عن المنافذ الرسمية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حرمان الخزينة اليمنية من عوائد الجمارك التي تمثل مصدراً من المصادر الأساسية في الموازنة العامة اليمنية.

(6) د. صادق عبده علي قائد، مرجع سابق، ص 355-356.

ثانياً: مطامع وتنافس القوى الدولية في اليمن:

جعلت المعطيات الجغرافية لموقع اليمن الاستراتيجي في جنوب البحر الأحمر وتحكمها في مدخله الجنوبي واطرافها على عملية الملاحة الدولية في مضيق باب المندب، جعلت اليمن عرضة لمطامع القوى الاستعمارية في التاريخين الحديث والمعاصر بل إن اليمن شهدت كل أنواع التنافس الاستعماري تاريخياً، ولعل أبرزه التنافس العثماني-البريطاني الذي كان من نتائجه تقسيم اليمن إلى شمال تحت الحكم العثماني وجنوب تحت الاستعمار البريطاني.

وبعد رحيل الاستعمار ولنفس السبب المتمثل في موقع اليمن الاستراتيجي، كانت اليمن محل تنافس للنفوذ الشرقي ممثلاً بالاتحاد السوفياتي، والنفوذ الغربي ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، حيث كانت اليمن محل تنافس عالمي في سياق تحركات القوى الدولية لحماية مصالحها في جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب وأبرزها كما رأينا منع وقوع المضيق تحت نفوذ قوى معادية ومنع السيطرة الاقليمية على حرية الملاحة في المضيق وتأمينه لضمان تدفق النفط الخليجي والتحركات العسكرية الدولية(7).

كما كانت اليمن محل تنافس أمريكي-سوفيتي في إطار تنافس الدولتين العظميين على النفوذ في الخليج العربي والقرن الأفريقي، وكان من نتيجة هذا التنافس تكريس تقسيم اليمن إلى شطرين جنوب خاضع للنفوذ السوفيتي، وشمال رغم التزامه الحياد، إلا أنه كان يتعرض لمحاولات الطرفين لاستقطابه واحتوائه(8).

(7) المرجع نفسه، ص358.

(8) نجيب علي الغرياني، مرجع سابق، ص 128.

وبعد انهيار القطب السوفيتي، ورغم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمهمة في جنوب البحر الأحمر وباب المندب وتعزيز وجودها في المنطقة، إلا أن المنطقة ظلت مزدحمة بالوجود العسكري للدول والقوى الدولية الأخرى وهو وجود عسكري مكثف في حوض البحر الأحمر، وهو ما عكس نفسه على أمن واستقرار وأمن البحر الأحمر واليمن بل ودول البحر الأحمر كاملة، فعلى سبيل المثال تعرضت الملاحة الدولية للخطر جراء انتشار الألغام البحرية التي لم يعرف مصدرها، ومن ثم انتشار عمليات القرصنة في بداية القرن الحالي، وكانت الألغام والقرصنة تستهدف بالتأكيد البوارج الحربية والناقلات النفطية في البحر الأحمر⁽⁹⁾.

وقد تأثرت اليمن بشكل مباشر بهذه الأحداث، فمثلاً ترتب على ارتفاع التأمين على السفن والناقلات الواصلة إلى الموانئ اليمنية، كون المنطقة أصبحت من المناطق غير الآمنة للملاحة البحرية، ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة من الخارج. ومن ناحية أخرى أدى ارتباط اليمن بالصراعات الدولية لاسيما الصراع الأمريكي- السوفيتي إلى زيادة التدخل الخارجي في شؤونه، بل وإلى إذكاء صراعات سياسية داخلية، وهو ما يؤثر على الاستقرار بشكل عام في اليمن⁽¹⁰⁾.

(9) د. صادق عبده علي قائد، مرجع سابق، ص 357.

(10) نجيب علي الغرياني، مرجع سابق، ص 33.

ثالثاً: القرب من مناطق الصراعات الإقليمية:

بحكم موقع اليمن وجدت نفسها تلامس وتلاصق أبرز ثلاث مناطق تشهد صراعات إقليمية ودولية وهي منطقة الخليج ومنطقة القرن الإفريقي ومنطقة الشرق الأوسط، وكان لهذا القرب آثاراً سلبية على أمن اليمن وذلك من خلال الآتي:

أ- ترتب على حرب الخليج الثانية في بداية تسعينيات القرن الماضي، ولموقف اليمن إزائها، وبالذات فيما يتعلق بضرب العراق، تعرض اليمن لعزلة سياسية خانقة وأزمة اقتصادية شديدة كان أحد أهم أسبابها عودة ما يقرب من مليون عامل يمني في دول الخليج لاسيما السعودية، وهو ما أثر على عائدات اليمن المالية والاقتصادية.

كما أقلت الصراعات في القرن الأفريقي بظلالها على اليمن من خلال النزوح الجماعي للسكان من الشواطئ الأفريقية المقابلة للشواطئ اليمنية، مما شكل عبئاً على اليمن في جوانب الرعاية الصحية والاقتصادية والأمنية.

ب- أثرت النزاعات في الخليج والقرن الأفريقي والشرق الأوسط على سلامة الملاحة في البحر الأحمر وعلى الأمن القومي اليمني، وذلك لعامل رئيسي وهو أن منطقة جنوب البحر الأحمر كانت ولا زالت محل أطماع القوى الدولية وتنافسها وصراعها على النفوذ في هذه المنطقة من خلال إدارة هذه الصراعات والتدخلات الدولية لحلها أو حسمها⁽¹¹⁾.

(11) د. منصور الزندان، سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر، دراسة قدمت إلى ندوة البحر الأحمر والأمن القومي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1996م، ص20.

ومن أمثلة ذلك:

1- خلال حرب الخليج الثابتة استطاعت القوة البحرية الأمريكية ضرب العمق العراقي من البحر الأحمر (12).

2- استخدام مضيق باب المندب كمر مائي لنقل الحشود العسكرية التابعة للأمم المتحدة كقوة لحفظ السلام في الصومال عام 1993م (13)، وقد حاولت تلك القوات والبوارج الأمريكية في الحالتين استخدام الموانئ اليمنية للتزود بالوقود، وهو الأمر الذي عكس نفسه على أمن واستقرار اليمن لاسيما لرفض الشارع اليمني مثل هذا الإجراء ورفضه لهذا الدور (14).

3- دخول اليمن بشكل مباشر في المجهود الحربي في إطار الصراع العربي- الإسرائيلي، وذلك عندما أغلقت اليمن مضيق باب المندب بالتعاون مع مصر في وجه الملاحه الإسرائيلية أثناء حرب أكتوبر 1973م، وهو الأمر الذي جعلها عرضة للتهديدات والاعتداءات الإسرائيلية بشكل مباشر. يتضح ذلك من تأكيد شمعون بيريز عندما كان وزيراً للدفاع عام 1976م بأن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر ستعرض لضربات إسرائيلية إذا شاركت في المستقبل في أي مجهود حربي عربي ضد إسرائيل. (15)

(12) المرجع نفسه، ص23.

(13) المرجع نفسه، ص23.

(14) د. قصي شبيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعة، 1994م، ص13-25.

(15) نجيب علي الغرياني، مرجع سابق، ص180.

رابعاً: مطامع وسياسات الدول الاقليمية:

تأتي في مقدمة هذه المطامع مطامع الكيان الصهيوني بالسيطرة على منطقة جنوب البحر الأحمر. يتضح ذلك من تصريحات بعض القادة والمسؤولين الإسرائيليين، والتي تؤكد توجه إسرائيل للسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في موازاة السيطرة المصرية على مدخله الشمالي⁽¹⁶⁾ بل إن هذه التصريحات ذهبت إلى الرغبة في تحويل البحر الأحمر إلى بحرية يهودية بالتدريج⁽¹⁷⁾، ولذلك فإن ما حصل في أرخبيل حنيش اليمني في ديسمبر عام 1995م لا يمكن أن يكون بعيداً عن هذه التوجهات، فقد تأكد اشتراك إسرائيل ومساعدتها لإريتريا لاحتلال الجزر اليمنية من خلال الأسلحة والزوارق والقادة والخبراء الإسرائيليين، كما أن الاتفاقية الأمنية التي وقعتها إسرائيل مع إريتريا بعد ذلك تضمن لإسرائيل وجود في الجزر القريبة من باب المندب⁽¹⁸⁾.

وهناك التوجهات السعودية التي تؤكد أن الرياض ترى في شبه الجزيرة العربية منطقة نفوذ حصرية للسعودية؛ إذ ترى الأخيرة في اليمن جزء من هذا النفوذ⁽¹⁹⁾، ولذا فهي تعمل دائماً على أن يكون لها اليد الطولى في أي ترتيبات سياسية في اليمن، وترفض أي نفوذ إقليمي في اليمن ينافس نفوذها ومصالحها ويهدد أمنها واستقرارها⁽²⁰⁾، ومن هنا يبرز التنافس السعودي بداية مع مصر وحالياً ما تراه الرياض مخاطر نفوذ إيراني، كما كان للسعودية أدواراً واضحة في مختلف الأحداث في اليمن، أبرزها أثناء الثورة اليمنية، وخلال حرب الانفصال، والدور السعودي في الحرب الحالية على اليمن.

(16) د. قصي شبيب، مرجع سابق، ص 159.

(17) نجيب علي الغرياني، مرجع سابق، ص 183.

(18) اليمن ودول الخليج العربي، مرجع سابق، ص 45.

(19) المرجع نفسه، ص 22-23.

(20) د. منصور الزنداني، محاضرات في السياسة الخارجية اليمنية، كلية التجارة، جامعة صنعاء، ص 20.

وهناك أيضا التوجهات الإيرانية الرامية إلى خلق وجود ونفوذ لها في المنطقة العربية، وذلك في إطار التنافس الإقليمي سواء مع السعودية أو مع قوى أخرى كمصر وتركيا اللتان تعملان على استعادة نفوذهما وسيطرتهما على بعض المناطق في العالم العربي التي كان لها جذور تاريخية وسياسية تعود لفترة الدولة العثمانية ودولة محمد علي في مصر، وكما نعرف أن هذه التوجهات والمطامع من قبل الدول الإقليمية أساسها هو موقع اليمن لاسيما من جهة جنوب البحر الأحمر وقربها من منطقة الخليج الغنية بالنفط، كما أن هذا التوجهات قد أثرت بشكل سلبي على أمن واستقرار اليمن بل على سلامة أراضيه ووحدته، وما زالت هذه الآثار قائمة حتى اليوم.

المبحث الثالث

صنع قرار السياسة الخارجية اليمنية

مدخل:

انطلاقاً من أهمية الجغرافيا في تشكيل سلوك الدولة على الصعيد الخارجي كونه عامل ثابت فيما بقية العوامل كالتاريخ والاقتصاد والقدرات العسكرية عوامل متغيرة من شأنها زيادة فعالية العامل الجغرافي أو اضعاف دور هذا العامل في صنع السياسة الخارجية، ومن امتلاك اليمن لموقع تتوفر فيه صفات الموقع المؤثر في سياسة الدولة الخارجية وأهميتها وهي صفات تتعلق بالممر المائي والإطلالة على البحار والجزر، انطلاقاً من ذلك كله تتأثر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية اليمنية وبشكل مباشر وقوي وأيضاً بشكل غير مباشر بموقع اليمن الاستراتيجي وبمعطياته المختلفة على الصعيد المحلي والاقليمية والدولية.

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على طبيعة وحجم ونوع التأثيرات المختلفة للموقع على صانع القرار في السياسة الخارجية اليمنية، وذلك من خلال تأثير الموقع الجغرافي على ثوابت السياسة الخارجية اليمنية، ثم كمحدد يؤثر في عملية صنع القرار اليمني الخارجي.

المطلب الأول

أهمية عامل الموقع الجغرافي في ثوابت السياسة اليمنية

عندما نتحدث عن ثوابت السياسة الخارجية اليمنية فإننا نشير بذلك إلى المبادئ الثابتة والتي يمكن اعتبارها بمثابة مبادئ لهذه السياسة، وهي كما هو معروف ثوابت على المستوى الوطني، وثوابت على المستوى الإقليمي، وكذلك على المستوى الدولي، وكان موقع اليمن الجغرافي حاضراً بقوة وبشكل مباشر وغير مباشر في رسم طبيعة هذه الثوابت ومضمونها.

أولاً: المستوى الوطني:

ويأتي في مقدمة الثوابت الوطنية ما جاء في المادة الأولى من الدستور اليمني، "اليمن دولة مستقلة ذات سيادة" (21)، وأكد الدستور اليمني على الحفاظ على استقلال الدولة اليمنية وسيادتها وحماية أمنها وسلامة أراضيها ورعاياها. ومن المعروف أنه عندما نتحدث عن سيادة وأمن أراضي، فإننا نعني حماية وأمن إقليم الدولة أي رقعتها الجغرافية، أي موقعها ووحدة أراضيها وحدودها، وبالتالي فإن هذا المبدأ هو الرئيسي والأول لسياسة اليمن الخارجية، والذي بدون تحقيقه كلية لا يمكن بأي حال من الأحوال لصانعي القرار السياسي اليمني الحديث عن تحقيق بقية الأهداف، الأمر الذي يجعل مثل هذا الهدف ينسجم كلية مع كل الوحدات الدولية الأخرى بدون استثناء(22).

ولأهمية تحقيق هذا الهدف، أكد المشرع اليمني على ضرورة حشد كل الطاقات الممكنة لتحقيقه، حيث نص دستور الجمهورية اليمنية بأن الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة وأي قوات أخرى، وهي ملك الشعب ومهمتها حماية الجمهورية وسلامة أراضيها وأمنها(23). كما ينص الدستور على إنشاء مجلس للدفاع الوطني يختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين الدولة وسلامتها(24).

من ناحية أخرى، فإننا ندرك أن هذا الهدف يأتي على ضوء حقائق وأحداث تاريخية مرتبطة بموقع اليمن، وتتمثل في الغزوات والاحتلال والتقسيم الذي شهدته اليمن من قبل

(21) المادة الثانية من الدستور اليمني

(22) منصور الزنداني، محاضرات في السياسة الخارجية اليمنية، مرجع سابق، ص20.

(23) المرجع نفسه، ص21.

(24) المرجع نفسه، ص25.

القوى الاستعمارية والدولية المتنافسة، وذلك لأهمية موقع اليمن بالنسبة لمصالح هذه
القوى (25).

(25) نجيب علي الغرياني، مرجع سابق، ص 34.

ثانياً: المستوى الإقليمي:

تتمثل أهم هذه الثوابت على المستوى الإقليمي، فيما أكده الدستور اليمني على أن " اليمن جزء من الأمة العربية"، وانتماء اليمن للمنطقة والأمة العربية، وكذلك أن "اليمن جزء من الأمة الإسلامية". وغني عن القول أن منبع هذا الانتماء هو موقع اليمن الذي يجعل اليمن يشكل مع الأقطار العربية والإسلامية وحدة جغرافية وبشرية مترابطة ومتكاملة من خلال وجوده عند الزاوية الجنوبية الغربية في الجزء الآسيوي من الوطن العربي.

وبناء على ذلك، فقد ربط اليمن مصالحه وأمنه بمصالح الوطن العربي وأمنه وقضاياها، واعتبرت تلك المصالح جزءاً من مصالحها على النطاق العربي، وهو الأمر الذي حدد مسار السياسة الخارجية اليمنية في توجهاتها العربية والمتمثلة في تأييد مسيرة العمل العربي المشترك ودعم القضايا العربية ودعم كل ما من شأنه أن يعزز التقارب العربي للوصول إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة باعتبارها هدف من أهداف الثورة اليمنية⁽²⁶⁾.

وعلى صعيد آخر، وهو بؤرة الخطورة في هذا الجانب، أن اليمن بحكم هذا الانتماء والارتباط يتأثر بالأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة أياً كان نوعها وخطورتها، كما أنه يتفاعل مع هذه الأحداث باعتباره جزء من المنطقة لا يمكن أن يعيش بمعزل عن تلك الأحداث لاسيما التي تحدث في البحر الأحمر ظهر اليمن المكشوف، ومن هنا يترتب على صانع القرار في السياسة الخارجية اليمنية أن يضع في أولوياته كيفية التعامل أو مواجهة الصراعات والنزاعات التي قد تنشأ من حين لآخر بين دول المنطقة أو التي تتعرض لها هذه الدول.

(26) جلال فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية اليمنية إزاء دول الجوار الجغرافي 1990-1997، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999، ص41.

فعلى سبيل المثال كانت السياسة الخارجية اليمنية تجد نفسها أمام خيارات صعبة تجاه نزاعات عربية-عربية تعقدت بحدوث تدخل دولي أو اعتداء على دولة عربية، وهناك العديد من التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية اليمنية ومنها، أثناء حرب الخليج الثانية عندما احتلت العراق دولة الكويت وما تبعه من تدخل دولي و حرب شاملة على العراق، كما كان للسياسة الخارجية اليمنية مواقف واضحة إزاء قضايا أخرى مثل الأزمة الصومالية والنزاع الإريتري- الأثيوبي والخلافات العربية-العربية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالعمل المشترك في إطار الجامعة العربية.

وفي هذا الإطار أيضا يجب الإشارة إلى تأثير السياسة الخارجية اليمنية ببنية وتفاعلات النظام الإقليمي العربي من حيث مسألة الاستقطابات والتحالفات التي تقودها الدول العربية المؤثرة في النظام العربي. فكان صانع القرار السياسي اليمني يجد نفسه أمام تنافس على الزعامة العربية، فأحيانا يتجه نحو مصر، وأحيانا أخرى نحو السعودية، وأخرى نحو العراق، وكانت هذه المسائل تضعه أو تعرضه لخطر تحوله إلى ساحة صراع بين دولتين متنافستين، كما حصل بين السعودية ومصر إبان الثورة اليمنية عام 1962م-1970م⁽²⁷⁾.

كما كان على السياسة الخارجية اليمنية أن تتعامل مع مسألة التحالفات والتجمعات العربية فعندما أنشئ مجلس التعاون الخليجي وأقصيت اليمن من عضويته رأى صانع

(27) المرجع نفسه، ص42.

القرار اليمني ذلك بمثابة تهديد لأمنه واستقراره فلجأ إلى الانتماء لتحالفات وتجمعات إقليمية أخرى كمجلس التعاون العربي وتجمع دول إعلان صنعاء مع دول القرن الأفريقي (28).

والياً هناك التقارب السعودي- المصري الذي يشكل من الناحية الاستراتيجية طوق جغرافي عسكري على اليمن لاسيما مع اشتراك الدولتين في تحالف عسكري ينفذ حالياً عمليات عسكرية على الأراضي اليمنية بغض النظر عن المبررات، وهناك أيضاً مسألة الجسر المزمع إقامته بين الدولتين على البحر الأحمر وآثاره على اليمن مستقبلاً.

كما يبرز في هذا الجانب مسألة دول المحيط وتأثيرها على النظام والأمن الإقليمي العربي، وبالتالي على أمن اليمن وهو أمر تجد السياسة الخارجية اليمنية نفسها في أغلب الأوقات مطالبة بمواقف وسياسات واضحة تجاه ما قد يحدث من صراع اعتداء أو تكون إحدى دول المحيط طرفاً فيه وإحدى الدول العربية أو أكثر طرفاً آخر، ومن أبرز هذه المسائل مثلاً الحرب العراقية- الإيرانية، مطامع الدول الإقليمية في الدول العربية، والأهم والأخطر من ذلك نشاط الكيان الإسرائيلي في المنطقة العربية (29).

(28) المرجع نفسه، ص45.

(29) د. منصور الزندان، محاضرات في السياسة الخارجية اليمنية، مرجع سابق، ص 26.

ثالثاً: على المستوى الدولي:

الأمر المقصود والرئيسي في هذا الجانب هو تحديد إطار وتنظيم علاقات الجمهورية اليمنية بالدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، ومن المعروف أن الساحة الدولية شهدت بعد الحرب العالمية الثانية نظام القطبين اللذان سيطرا على معظم مدخلات ومخرجات النظام الدولي سياسياً واقتصادياً وثقافياً بزعامة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد استمر هذا النظام حتى فقد خصائصه في الوقت الحاضر نظراً لظهور ملامح نظام دولي جديد بعد انهيار القطب السوفيتي وأصبحت الولايات المتحدة منفردة بالتأثير على مجريات التفاعلات الدولية، ومع وجود دور للدول الأخرى كروسيا وفرنسا وبريطانيا إلا أنه لا يرق لقوة الدور الأمريكي، وانطلاقاً من إدراك دور الدول الكبرى ومدى تأثيرها على مجريات السياسة الدولية. فقد اختارت اليمن نهجاً سياسياً ثابتاً في تعاملها مع الدول الكبرى، تمثل في مبدأ اتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز إداراً واضحاً يحدد سلوك اليمن الخارجي تجاه الدول ذات التأثير العالمي، ومن ثم تنظيم العلاقات بين اليمن وتلك الدول بالطريقة التي تلتقي وهذا المبدأ. (30)

وبالنسبة لدور الموقع الجغرافي لليمن في رسم هذا الاتجاه للسياسة الخارجية اليمنية على المستوى الدولي، فيمكن التأكيد على أن المعطيات الجغرافية كانت الأساس الحقيقي لاتباع هذا المبدأ أي الحياد، فالمعطيات الجغرافية أهلت اليمن لأن يحتل مكانة متميزة في الحسابات الدولية لكنها في الوقت نفسه جعلته عرضة لمطامح وتنافس وصراع القوى الدولية الكبرى وهو ما فرض على صانع القرار اليمني تبني سياسة خارجية متوازنة تقوم على مبدأ التواصل والتفاعل مع كل الأقطاب والأطراف الدولية دون تحيز لأحد، لأن

(30) اليمن ودول الخليج العربي، مرجع سابق، ص 21.

التحيز لقوة دولية بعينها لابد وأن يثير حفيظة القوى الدولية الأخرى ويدفعها إلى العمل على كل ما من شأنه إخراج تلك القوة من اليمن حتى تضمن مصالحها ومن ثم تحول اليمن في ضوء ذلك إلى بلد غير مستقر وساحة لصراعات وحروب دولية لا تنتهي، ولذا فكانت سياسة عدم الانحياز هي خير وقاية للحفاظ على استقلال اليمن وحرية حركتها في المجال الخارجي لأنهما تعني رفض الانخراط في الأحلاف ورفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها(31).

ورغم انهيار القطب السوفيتي وبقاء القطب الأمريكي قوة مهيمنة وحيدة، ورغم الشلل الذي تمر به حركة عدم الانحياز، إلا أن صانع القرار الخارجي اليمني ظل متمسكاً بمبدأ عدم الانحياز لأنه لا يستطيع أن يواجه بمفرده القطب الأمريكي، كما أن الحركة لا زالت تشكل قيمة لها أبعادها في توفير الحماية الجزئية لدول العالم النامي من الوقوع الكلي في براثن القوى الكبرى في النظام الدولي(32).

(31) جلال فقير، صنع القرار في السياسة الخارجية اليمنية، مرجع سابق، ص 100.

(32) نجيب علي الغراني، مرجع سابق، ص 36.

المطلب الثاني

دلالات الموقع الجيو استراتيجي لليمن على صانع القرار اليمني

انطلاقاً من حقيقة أن الموقع الجغرافي للدولة وحجمها وحدودها السياسية لها دلالاتها المختلفة في صنع سياستها الخارجية، فمساحة الدولة اتساعاً أو ضيقاً، وإطلالها على البحار والمحيطات، وابتعادها عنها يفضي إلى جملة من المتغيرات المؤثرة سلباً أو إيجاباً على صانع القرار.

وبالنسبة لليمن، فإن لمعطيات جغرافيته دلالات واضحة في مجال سياستها الخارجية، بعضها إيجابي وبعضها الآخر سلبي.

أولاً: الدلالات الإيجابية:

هي الدلالات التي تعد مزايا تمنح صانع القرار اليمني فرص الاستفادة منها في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسة الخارجية، إذ تمنحه بدائل وخيارات عديدة في هذا المجال، ومن أبرز هذه الدلالات.

أ- تعتبر اليمن دولة برية وبحرية في آن واحد، وذلك من خلال امتدادها نحو صحراء الربع الخالي شرقاً ونحو شبه الجزيرة العربية شمالاً، وأيضاً من خلال إطلالها على البحرين الأحمر من الغرب والعربي من الجنوب، وهو ما يمنح صانع القرار فرص الاستفادة من مزايا الدولة البحرية في التواصل مع العالم الخارجي وأيضاً فرص استغلال الثروات والموارد المستودعة في البحر.

ب- اليمن ذو منفذ بحري لا يستهان به بالنظر لطول الشريط الساحلي اليمني على البحرين الأحمر والعربي، وهو ما يزيد من قوة صانع القرار في مواجهة المتغيرات؛ إذ تمنحه العديد من الخيارات والبدائل التي تكون كلفتها أقل تأثيراً مقارنة بالدول التي تعاني من الاختناق أو الدول الحبيسة⁽³³⁾.

ج- تتحكم اليمن جغرافياً بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر من خلال مضيق باب المندب، وهو ما أكسب صانع القرار فرص ومميزات الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها اليمن سواء في السلم أو في الحرب من خلال إشرافها على الملاحة الدولية من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط، وكذلك على الطريق القادم من أوروبا إلى المحيط الهندي تجاه استراليا وجنوب شرق آسيا.

(33) اليمن ودول الخليج العربي، مرجع سابق، ص 13.

د- يتمتع صانع القرار اليمني بفرص استغلال تحكمها بالملاحة في باب المنذب من خلال جزيرة (ميون)، وهو ما يعطي صانع القرار قوة وتميز في دوره القومي في الصراع العربي والإسرائيلي لاسيما في جانب فرض حصار عربي على إسرائيل وإغلاق الطريق باتجاه ميناء إيلات على خليج العقبة على البحر الأحمر. (34)

ه- أدى إطلال اليمن على بحرين لهما أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية إلى جعلها تطل على ذراعين بحريين أحدهما أيمن ويتمثل في خليج عدن وبحر العرب والذي ينفذ إلى المحيط الهندي والخليج العربي، وتطل على هذا الذراع من أعلى جمهورية إيران، وهو ما يجعل اليمن تمتلك القدرة على تأمين إمدادات النفط الخليجي بعيداً عن مضيق هرمز الذي تتحكم به إيران وذلك عبر سواحلها على البحر العربي، وهو ما يعطي صانع القرار مميزات في إطار جدلية العلاقات الخليجية(35)، ويتمثل الذراع الأيسر الآخر في البحر الأحمر الذي يقسم الوطن العربي إلى قسمين أحدهما آسيوي والآخر أفريقي ويقود إلى الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة وهي بؤرة الصراع العربي الإسرائيلي وتقع إسرائيل في أعلى هذا الذراع وهو ما يزيد من أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه اليمن لاسيما على المستوى القومي.

و- إن الشريط الساحلي اليمني الطويل، الذي تنتشر فيه العديد من الجزر الهامة، جعل من اليمن مركزاً مهماً لرصد ومراقبة خطوط المواصلات البحرية الممتدة من الخليج العربي مروراً ببحر العرب وباب المنذب، وهو ما يتيح لصانع القرار اليمني لعب دور

(34) المرجع نفسه، ص 524.

(35) المرجع نفسه، ص 13.

هام من خلال تحكم اليمن ولو نظرياً في تدفق النفط العربي من الخليج إلى باقي دول العالم⁽³⁶⁾.

ز- إن اقتراب اليمن جغرافياً من الخليج جعل منه عاملاً جيوبوليتيكياً فعالاً للأمن والاستقرار في المنطقة، الأمر الذي جعل دول الخليج تهتم بأمن واستقرار اليمن كي تتلافى المخاطر التي يمكن أن يجلبها عدم الاستقرار في اليمن على أمن الخليج والجزيرة، وفي المقابل فإن على صانع القرار أن يهتم بالتفاعلات الجارية في الخليج لانعكاساتها المباشرة على أمن اليمن واستقراره، لذا فإن على صانع القرار اليمني أن يكون قادراً على ضبط هذه المسألة من خلال التأكيد على المصالح المشتركة وتجنب نقاط الخلاف مع دول الخليج لاسيما الملاصقة⁽³⁷⁾.

ثانياً: الدلالات السلبية:

وهي معطيات الجغرافية اليمنية التي تعد عيوباً وقيوداً تحد من قدرة صانع القرار اليمني على اتخاذ قرارات أو إجراءات ، وأيضاً تمثل عنصراً ضابطاً لحركته وضاعطاً عليها إقليمياً ودولياً، ومن أبرزها:

أ- بسبب قرب اليمن من آبار النفط في الخليج وإطلالها على مضيق باب المندب، أصبحت ساحة للصراع والتنافس بين القوى الدولية الكبرى قديماً و حديثاً، وبالتالي أصبح موقع اليمن قيداً على حرية حركة صانع القرار، ودفع به نحو التمسك بالوسطية، كما تحتم على

⁽³⁶⁾ جلال فقير، مرجع سابق، ص 70.

⁽³⁷⁾ المرجع نفسه، ص 80.

صانع القرار اليمني ضرورة تحديد موقفه من الصراعات الدولية لاسيما في الخليج العربي والبحر الأحمر. (38)

ب- أدى تعاظم المصالح الاستراتيجية الغربية بسبب الأهمية الجيوستراتيجية لليمن إلى زيادة تأثير القيود الهيكلية الدولية على صانع القرار الخارجي اليمني، وحدثت من حركته في تبني سياسات متعارضة مع القوى العظمى والكبرى، وأصبح لزاماً عليه أن يواجه احتمالية تورطها وتنافسها وتصادم مصالحها في اليمن (39).

ج- بشكل عام، فإن أهمية الموقع الجغرافي لليمن مع ضعف قدراتها الاقتصادية والعسكرية جعل تأثير اليمن في تفاعلات النظام الدولي في حدها الأدنى، في المقابل يصل تأثير النظام الدولي على صانع القرار في السياسة الخارجية اليمنية إلى حده الأقصى (40).

د- أفضى التقارب الجغرافي بين اليمن والسعودية كدولة أو قوة اقليمية واقتصادية عالمياً لها توجهات خاصة لاسيما فيما يتعلق بنوعية نظامها السياسي المختلف عن النظام في اليمن، وكذلك سعيها للنفوذ الإقليمي في المنطقة، أفضى ذلك إلى حدوث تفاعلات بين الطرفين أخذت الطابع الصراعي في جزء غير هين منها وهو الأمر الذي وضع مزيداً من القيود على حركة صانع القرار اليمني لاسيما في سياسته الخارجية في الخليج والبحر الأحمر. (41)

هـ- يواجه صانع القرار اليمني تحدياً حقيقياً يتعلق بحماية الأراضي اليمنية الممتدة على مساحة شاسعة وكذلك حماية الشريط الساحلي الطويل لاسيما في ظل ضعف القدرات الاقتصادية والعسكرية لليمن من ناحية، وفي ظل احتمالات عملية اختراق أراضيه من

(38) المرجع نفسه، ص80.

(39) المرجع نفسه، ص80.

(40) المرجع نفسه، ص81.

(41) اليمن ودول الخليج العربي، مرجع سابق، ص 14.

الخارج لاسيما من دول الجوار وانكشافه البحري الذي يجعل خطورة التعرض لعمل عسكري اقليمي أمر وارد من ناحية أخرى.

و- أدى اتساع رقعة اليمن إلى ضعف سيطرة السلطة المركزية على المناطق الحدودية، وهو الأمر الذي سهل لبعض القوى الإقليمية استخدام قبائل تلك المناطق كعنصر ضغط على صانع القرار اليمني⁽⁴²⁾.

ز- أدى عدم قدرة اليمن على استغلال اتساع رقعة الإقليم وموارده الطبيعية إلى عامل مقيد لحركته في مجال السياسة الخارجية، وفرض قيود على صانع قرار السياسة الخارجية تجاه العديد من القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

(42) اليمن ودول الخليج العربي ، مرجع نفسه ، ص15

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الموقع الجيواستراتيجي لليمن على صناعة القرار اليمني الخارجي، وتوصلت إلى عديد من النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

- 1- يؤثر موقع اليمن الاستراتيجي، بشكل مباشر وكبير في صناعة القرار اليمني الخارجي وجعلها ساحة صراع محلي ودولي وخصوصاً أنه يقع إلى جوار السعودية ويطل على مضيق باب المندب أهم المعابر المائية في العالم.
- 2- هناك ضعف في مقدرات اليمن الاقتصادية والعسكرية وضعف الوحدة الوطنية بشكل سلبي على القدرة القومية لليمن وحال دون التحكم والسيطرة على مساحة واسعة من الأراضي اليمنية لاسيما البعيدة عن الحماية العسكرية مما سهل عملية اختراقها من الدول الخارجية، وهي بحاجة إلى إمكانات ضخمة لأحكام سيطرتها على الشريط الحدودي والساحلي لاسيما في الجانب العسكري لضمان السيادة ومنع اختراقها براً وبحراً وجواً.
- 3- يعتبر البحر الأحمر ظهر اليمن المكشوف ونقطة الضعف الرئيسية في الدفاع عن السيادة الوطنية مما يتطلب بناء قوة يمنية بحرية قوية ومتطورة، وسيظل الأمن القومي اليمني في خطر ما لم يتم حماية السواحل اليمنية على البحر الأحمر.

4- هناك أهمية كبرى للموقع الجغرافي اليمني بالنسبة للمصالح والاستراتيجية الدولية فقد فرض ذلك قيوداً هيكلية دولية على صانع القرار اليمني وحد من حركته والبدائل المتاحة في سلوكه تجاه الدول الكبرى وبعض القوى الإقليمية.

ثانياً : التوصيات:

- 1- على صانع القرار اليمني أن يدرك أهمية هذا الموقع وأن يحوله إلى مصدر للقوة الاستراتيجية لليمن.
- 2- العمل على بناء قوة يمنية بحرية قوية ومتطورة لحماية السواحل اليمنية وتزويدها بكل القدرات العسكرية الحديثة بما يضمن سلامة وحماية السواحل اليمنية.
- 3- على اليمن التعامل بحزم تجاه أي تدخلات خارجية، وخاصة أن الأحداث والمتغيرات السياسية في اليمن محل اهتمام ومتابعة بل وتدخل الدول الخارجية لاسيما الكبرى، وذلك بهدف إدارة وتوجيه دفعة هذه المتغيرات باتجاه مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.
- 4- على صانع القرار اليمني إدراك أن اليمن ستنزل تعاني من أعباء موقعها الجيوستراتيجي، مما يؤثر على أمنها القومي وسياستها الخارجية طالما ظلت غير قادرة على استغلال هذا الموقع وحمايته في نفس الوقت.

قائمة المراجع

- (1) دستور الجمهورية اليمنية.
- (2) نجيب علي الغرباني، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية: دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار، نماذج تطبيقية ، 1990-2000، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2002.
- (3) جلال فقيرة، السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1994م.
- (4) أحمد محمد بن بريك، اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر 1869-1914م، الشارقة: دار الثقافة العربية للنشر، ط1، 2001.
- (5) فتحي أبو طالب، الصراع الدولي على عدن والدور المصري، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012م.
- (6) د. صادق عبده علي قائد، التدخل اليمني في القرن الأفريقي 1967م-1978، الجزء الثاني، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2004م.
- (7) سترنز مايكل، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، وجهة نظر من واشنطن، الباحث العربي، العدد 2، 1985م.

(8) ثورة 26 سبتمبر، دراسات وشهادات للتاريخ، الكتاب الثاني صنعاء: مركز

الدراسات والبحوث اليمني، 2013.

(9) إسماعيل صبري مقلد، الصراع الأمريكي- السوفيتي حول الشرق الأوسط،

الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1986م.

(10) محمد محمد الغراسي، العامل الجيوستراتيجي في العلاقات اليمنية المصرية-

صنعاء: مجلة مدارات، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، نوفمبر -

ديسمبر 2009م.

(11) د. محمد مشرح، الأبعاد الدولية للثورة اليمنية 26 سبتمبر، دراسات بحثية غير

منشورة، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، يناير 2014م.

(12) د. محمد مشرح، ثورة 14 أكتوبر الأبعاد الإقليمية والدولية، ورقة عمل مقدمة

لندوة ثورة 14 أكتوبر 1963م اليوبيل الذهبي نوفمبر 2013م، صنعاء، مركز

الدراسات والبحوث اليمني.

(13) د. السيد عليوه، سياسة اليمن في البحر الأحمر، السياسة الدولية، العدد 54،

1978م.

(14) مركز البحوث والمعلومات، اليمن ودول الخليج العربي، صنعاء: وكالة الأنباء

اليمنية سبأ، ط1، 2005.

15) د. منصور الزندانى، سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر، دراسة قدمت إلى

ندوة البحر الأحمر والأمن القومى، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1996م.

16) د. قصى شبيب، أهمية مضيق باب المندب فى التاريخ الحديث والمعاصر، دمشق:

دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1994م.

17) د. منصور الزندانى، محاضرات فى السياسة الخارجية اليمنية، كلية التجارة،

جامعة صنعاء.

جلال فقيرة، صنع القرار فى السياسة الخارجية اليمنية إزاء دول الجوار الجغرافى 1990-

1997، أطروحة دكتوراه: كلية العلوم